

أحال مجلس الأمة في جلسته العادية التكميلية امس الى الحكومة مشروع القانون في شأن الجمعيات التعاونية بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولته الاولى والثانية. وأحال المجلس الى الحكومة مشروع قانون بشأن الاشراف على الاتجار في السلع وتحديد اسعار بعضها بعد الموافقة عليه في مداولته الثانية، وكان المجلس وافق على مشروع القانون المذكور في مداولته الاولى في جلسته بتاريخ الاول من مايو الجاري، ووفقا لما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون فإن تعديل بعض احكام القانون رقم 10 لسنة 1979 جاء حرصا من الحكومة ممثلة بوزارة التجارة والصناعة على حسن تنظيم العمل التجاري في البلاد وحماية للاقتصاد الوطني ورعاية مصالح جميع ذوي الشأن من تجار ومستهلكين وغيرهم من خلال وضع تشريعات تحقق مثل هذا التنظيم وتوفر الحماية القانونية للمصلحة العامة ومصالح المعنيين بالنشاط التجاري والمستهلكين. وفيما يلي التفاصيل:

كتب: سايح عبد الحفيظ

النصاب يحول دون إقرار التعديلات على قانون تحويل مؤسسة الخطوط الجوية إلى شركة مساهمة

## المجلس يقرّ المداولة الثانية للاقتراحين بقانونين بشأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين من ضباط الصف والأفراد

الجملة «ونوصي بإيقاف القرارات، حتى يكون الطلب دستورياً».

● سعدون حماد: المجلس قدم طلبا سابقا كان بنفس الصيغة وكان بإيقاف محمد عبدالله المبارك عن العمل، ويجب على المجلس أن يكون له موقف واضح.

● الراشد: نحن نملك التوصية فقط للحكومة وهذا القرار غير دستوري، وهذا رأي المستشارين في المجلس.

● سعدون حماد: نطالب بتجميد قرارات الوزير المستقيل حتى لا تحصن بانتهاك المدة الدستورية.

● عبدالله معيوف: تغيير القيادات بسبب أزمة الداو والعجيب أن الوزير أتى بالأشخاص الذين كان لهم ضلوع في الأزمة وأعاد تعيينهم وساهموا في قضية الداو.

● خالد الشليمي: لا ينبغي إيقاف قطاع نفطه

على المال العام ويعارضونه في المناقصات المشبوهة، وباسم الإصلاح أزال أناسا كانوا يعملون باخلاص لخدمة البلد، وهذا كله وهو مستقيل.

● الراشد: مستشارو المجلس قالوا إن هذا الاقتراح به تدخل في أعمال السلطة التنفيذية، فاقترح أن تكون

القرارات التي تستطع أن نغيرها إلا بحكم المحكمة الإدارية وكان هؤلاء الأشخاص هم من كانوا موافقين على الداو.

● الراشد: هل توافقون على كلمة «توصية» بدلا من الاقتراح وتكون «وتوصي بوقف القرارات».

● حماد: ممكن أن نجعلهم بالوكالة.

● الراشد: ان تعديل «وتوصي بوقف القرارات».

● رولا دشتي: استنادا الى المادتين 148 و149 الحكومة تطلب اسبوعين.

● علي الراشد: يجب أي طلب للحكومة.

● وتلا الأمين العام

اقتراحا آخر بشأن تكليف لجنة العراض والشكاوى التحقيق في الترقبات الاخيرة والتنقلات في القطاع النفطي والتي اتخذها الوزير قبل استقالته، وكل ما اتخذ من قرارات بها عوار مشبوهة من شأنها التغطية على قضية الداو، ونوصي باعتبار جميع التعيينات التي تمت بالوكالة.

● د.عبد الحميد دشتي:

بسبب تزاحم اللجان، ونظرا لاستقالة الوزير بسبب الاستجواب، إلا أن في هذه الفترة حدثت اقلات وتعيينات احدثت مجاز في



(متين غوزال)

رئيس مجلس الأمة علي الراشد ونائبه مبارك الخريزج وأمين السر كامل العوضي وديرولا دشتي وصفاء الهاشم على المنصة وتبدو الامانة العامة

قرارات هاني حسين. وقراراته تهدف الى تعزيز قوة الاخوان المسلمين في القطاع النفطي، هل من المعقول يعيد أشخاصا تقاعدوا، لماذا لم يضح الدماء الجديدة؟! وتحرك الوزير هذا به نفس ومقبت وأقال أشخاصا قالوا له «لا» وكانوا حريصين

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

● د.عبد الحميد دشتي: يجب ألا يكون عندنا فراغ في المناصب، فاقترح إحالتها الى لجنة العراض والشكاوى وتأخذ مهلة 3 شهور وأرجو تلاوة الاقتراحات الأخرى.

الاستقالة. وكذلك يجب إيقاف جميع المناصب القيادية وتغييرها حتى نتنظر حكم المحكمة الدستورية.

● أارجو من مصطفي الشمالي أخذ إجراء حاسم وسريع لحل هذه المشكلة، ولا يجوز الاستمرار في قرارات هاني حسين قبل خروجه

من الوزارة. وأكد على خطأ قرار مجلس الوزراء بإلغاء كل قرارات التقاعد لمن مضى 30 سنة في الخدمة.

افتتح رئيس مجلس الأمة علي الراشد الجلسة التكميلية أمس الأربعاء، وتلا الأمين العام علام الكندري أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين دون إذن أو إخطار.

● علي الراشد: نستكمل اقتراحات الأعضاء التي بدأها المجلس أمس.

وتلا الأمين العام اقتراحا بشأن تشكيل لجنة تحقيق مؤقتة في القرارات التي شابت الترقبات لوزير النفط المستقيل وإيقاف جميع الترقبات لحين انتهاء التحقيق.

● أحمد المليفي: أي تحقيق من شأنه أن يكشف الحقيقة، لكن إيقاف القرارات كيف يتم ذلك؟ لأنهم كلهم منتدبون وسيكون هناك فراغ في المناصب، وسنمثل المؤسسة، يجب تعديل الاقتراح للتصويت على الاقتراح.

● سعدون حماد: وقف

هذه القرارات ضروري حتى لا تحصن هذه الترقبات والقرارات بعد 6 أشهر، وكذلك الرسوم بالترقيات والقرارات لم يصدر، وهناك ناس مستحقون لم يأخذوا حقهم. وتجديد الدماء لا يستوي بإعادة أشخاص متقاعدين وتسلمهم مناصب قيادية فخطية، وكذلك منهم من قضى أكثر من 35 سنة ووضعهم على رأس العمل، وكل من هو مسؤول عن كارثة الداو «شالهم» الوزير قبل الاستقالة، ولذلك يجب أن توقف كل القرارات ويترك المجال للجنة.

● د.بوسيف الزلزلة (معارض): نحن في دولة مؤسسات وقانون، كان من المفترض أن الوزير لا يقدم على هذه الخطوة لأنه أمام استجواب مستحق، فكيف يعدل ويغير كيفما يشاء، وهذه القيادات كانت مسؤولة عن الكارثة، الآن من الخطأ تحميل الوزير مسؤولية بل يجب تحميل الحكومة بأكملها، والاستجواب جزء فيه عن القيادات الخطية والخطأ منذ البداية محسوب على الحكومة، وكذلك يجب أن توقف كل القرارات التي أصدرها الوزير قبل

المليفي: التحقيق

سيكشف الحقيقة

لكن إيقاف

القرارات في النفط

يخلق فراغاً في

المناصب

حماد: يجب وقف

قرارات الإقالات

والتعيينات حتى

الانتهاء من التحقيق

أهم تعديلات قانون الجمعيات:

● المراقب والمفتش يراقبان على 5 جمعيات

● نظام الانتخاب بالصوت الواحد

● 30 سنة للترشح لعضوية مجلس الإدارة

● أن يكون المؤهل بدوام (بعد الثانوية العامة لسنتين)

● المراقبون المليون والإداريون يكونون موظفين في «الشؤون».

### الصانع يطلب جلسة خاصة عن «الداو»

قدم النائب يعقوب الصانع طلبا بتحديد جلسة خاصة لمناقشة واستيضاح سياسة الحكومة في شأن صفقة «الكي - داو» وتبادل الرأي بصده عملا بنص المادة 146 من لائحة المجلس، وجاء في الطلب: نظرا لما أثاره حكم هيئة التحكيم الدولية ضد الكويت بتغيريها ما يزيد عن الملياري دولار أميركي على خلفية فسخ عقدها من طرف واحد وبارادتها المنفردة مع شركة داو كيميكال العالمية.

وحيث أن هذا الأمر يتجاوز نطاق المسألة السياسية للوزير المختص أو الحكومة برمتها، إلى نطاق وجود مسالة قانونية جزائية وتاديبية تتمثل في اهدار المال العام عمدا، أو اهمالا على اضعف الاحوال.

لاسيما أن المشرع الدستوري هو اول من حرص على الثروات الطبيعية وحسن استغلالها بما يحقق الازدهار للاقتصاد الوطني، وذلك هو عين ما تترنو اليه وتقرره المادة 17 من الدستور الكويتي من: «للاموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن».

إزاء ما تقدم: فإن هناك العديد من التساؤلات لا بد من الاجابة عليها لاستيضاح ما خفي من الامور، وما هو مستخف منها، اظهارا للحقيقة وتنويرا للرأي العام الكويتي، وتفعيلا ايضا لوظيفة الرقابة التي تناط بمجلس الأمة. وذلك على النسق التالي:

- 1- من الذي وقع على العقد محل الدعوى التحكيمية «كي - داو» من المختصين بالقطاع النفطي؟ وهل تم هذا التعاقد بطريقة المناقصة او الممارسة ام تم بالامر المباشر؟
- 2- وفي الحالة الاولى هل كانت شركة «الداو» كيميكال هي صاحبة العطاء الافضل من حيث العروض ماليا وفنيا ام لا؟
- 3- وإذا كان التعاقد قد تم بالامر المباشر، فمن الذي اصدر هذا الامر؟ ومن فوض بالتوقيع على العقد؟
- 4- هل تمت مراجعة العقد من الناحية القانونية بمعرفة مختصين قانونيين من العاملين في مجال مثل هذه العقود تحديدا؟ وما هي قيمة تعابهم؟ ومن اي ميزانية دفعت؟ مع موافاة المجلس

بالدراسة القانونية التي اعدتها من قام بدراسة هذا العقد وعرضها على اللجنة التشريعية للمجلس او لجنة مختصة تشكل لمراجعتها.

- 3- هل تم عرض العقد على ديوان المحاسبة، الديوان على هذا العقد؟
- 4- قبل اللجوء للتحكيم هل تم اتخاذ طريق التفاوض مع الشركة الداو كيميكال لتفادي اللجوء للتحكيم، ومحاولة حل الموضوع بشكل ودي؟ ومن هم اعضاء الفريق التفاوضي، مع موافاة المجلس بمحاضر اجتماعات الوفد التفاوضي مع الشركة الخصم ان وجدت؟
- 5- هل تم التفاوض بشأن ضخامة الشرط الجزائي الموضوع بالعقد ام انه تمت الموافقة عليه مباشرة دون نقاش؟
- 6- اثناء جلسات التحكيم: ما هو المكتب القانوني او مكتب الحاماة المحلي او الدولي الذي اوكلت اليه مهمة مباشرة هذه الدعوى؟ وما هو دفاعه القانوني، والجهد الذي بذله وآلته وخطه واستراتيجيته في الدفاع؟ مع عرض هذا الملف

القضائي الكامل على اللجنة التشريعية بالمجلس او لجنة قانونية تشكل لهذا الغرض للوقوف على ما اذا كان هذا الفريق القانوني قد بذل الجهد المطلوب ام لا لديه قصورا مهنيا جسيما ساهم بخطئه في خسارة الدعوى.

- 7- لماذا لم يتم رفع دعوى قضائية في اي من الدول ذات الاختصاص لابطال شرط التحكيم؟ ولماذا تمت الموافقة المتعجلة على سداد الغرامة المحكوم بها، على الرغم من ان هناك اجراءات قانونية وقضائية اخرى لاحقة كان من الممكن اتباعها لتخفيف قيمة الغرامة او الاقالة منها بحرفية ومهنية؟
- 8- هل تم عرض الحكم الصادر من هيئة التحكيم على ادارة الفتوى والتشريع لدراسته وابداء الرأي بشأنه ووضع آلية واستراتيجية قانونية لمواجهة؟ وما هو رأي الفتوى والتشريع في ذلك ان كان تم عرض الامر عليها؟
- 9- ما السبب حول استعجال السداد لقيمة الغرامة رغم ضخامتها على الرغم من ان هناك

لجنتين مشكلتين من مجلس الوزراء ومجلس الامة تبحثان هذا الامر، ولم تكونا قد انتهيتا من اعمالهما بعد؟

- 10- ما الدوافع والاسباب التي دعت الحكومة الى احداث تغييرات في قيادات القطاع النفطي؟ وما المعايير التي استندت اليها في هذا الشأن؟ وهل لصفقة الداو شأن في ذلك؟
- 11- بعد تقديم الاستجواب ضد وزير النفط وقام بوضع استقالته تحت تصرف القيادة السياسية، هل من الملائم ان تمنح صلاحيات للوزير المستقيل في احداث التغييرات في القطاع النفطي بما قد يمثله ذلك من انحراف باستعمال السلطة في اصدار القرارات الادارية؟
- 12- ما الاسباب والدوافع التي دفعت مجلس الوزراء الى الغاء قرار تشكيل لجنة التحقيق التي كان يرأسها د.عدنان شهاب الدين؟ والى غير ذلك مما يؤدي الى ايضاح الامر، وتنوير الظلمة، وكشف المستور، حفاظا على حقوق واموال الشعب الكويتي.



حماد الدوسري وعصام الديوس



م.سالم الأذينة



صالح عاشور والشيخ محمد العبدالله



عبدالله المعيوف

إرجاء مقترح تكليف لجنة العرائض والشكاوى بالتحقيق في التعيينات والإقالات في القطاع النفطي بعد استقالة الوزير

# المجلس يقرّ المداولة الثانية لقانون تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت



الشيخ محمد العبدالله في حديث باسم مع سالم الأذينة



نبيل الفضل وطاهر الفيلاوي وخالد العذرة والشيخ سلمان الحمود

بقانون بشأن الإشراف على السلع وتحديد أسعار بعضها، وكانت النتيجة: الحضور 47، موافقة 47، موافقة وبالحال إلى الحكومة.

● عسكر العنزري: مادام هناك نصاب فهناك موضوع معاشات استثناءات العسكريين، ضباط الصف، أرجو طرحه والتصويت عليه.

● عبدالله معيوف: هناك مقترحات موجودة، لكن العسكريين عدناو كثيرا فأطالب بالبدء بها.

● رولا دشتي: الجمعيات التعاونية الحكومة تطلب بأن يكون هناك توافق حكومي، وأطالب بتقدمه حتى يقر وتقرير العسكريين في عدم وجود الوزيرين لا يجوز حتى نأخذ رأيهم في الموضوع.

● ونسلا الأمين العام اقتراحا بشأن تكليف لجنة العرائض والشكاوى بالتحقيق في الإقالات والتعيينات الأخيرة في القطاع النفطي بعد استقالة وزير النفط ونوصي بإيقاف القرارات التي تمت جعلها بالوكالة ومدة التحقيق 3 شهور.

● رولا دشتي: نطلب التأجيل أسبوعين.

● علي الراشد: يجب إلى طلب الحكومة.

● ونسلا الأمين العام اقتراحا بآخراً بشأن تمديد الجلسات لتستمر حتى الساعة الرابعة عصرا في يومي الجلسات.

● علي العمير: أسجل اعتراضا، فأي مأكينة عقلية تعمل من الساعة التاسعة إلى الرابعة عصرا من الممكن أن تعقد جلسة خاصة الخميس.

● أحمد لاري: لا شك أننا نريد توافقا على هذا الأمر وبقي جلسة واحدة فقط.

● عدنان عبدالصمد: (معارض) الميزانية لا تحتاج جلسات وبالتالي يجب أن تكون هناك جلسات خاصة كثيرة بالتالي يجب زيادة الجلسات أفضل من تمديد الجلسة، واقتراح أن

**الزلزلة: من الخطأ تحميل المسؤولية للوزير وحده بل للحكومة بأكملها**

**دشتي: ضرورة تكليف «العرائض والشكاوى» بالتحقيق في قرارات وزير النفط المستقيل**

**التميمي: وزير النفط أقل أشخاصا عارضوه في المناقشات المشبوهة**

**المعيوف: الأشخاص المعينون في النفط.. كانوا متقاعدين وضالعون في كارثة «الداو»**

الحضور 48، موافقة 47، عدم موافقة 1، امتناع 0. موافقة على المداولة الثانية، ويحال إلى الحكومة.

● وافق المجلس على إحالة تقرير المتابعة السنوي للعام 2011/2012 إلى اللجنة المالية للدراسة.

● المداولة الثانية على المشروع بشأن الإشراف على السلع وتحديد أسعار بعضها.

● يوسف الزلزلة: ليس هناك أي تعديلات.

● أحمد المليفي: هناك سرقة للحكومة على عين الحكومة، وذلك من حيث ارتفاع الأسعار.

● جري التصويت على المداولة الثانية للمشروع

● علي الراشد: الموافق على الاقتراح يرفع يده. الحضور 41، موافقة 40، عدم موافقة 1.

● موافقة على التعديل. عدنان عبدالصمد: كثرة الجهات الملحقة ترهق الميزانية لأن معناه كيان مستقل جديد وترهق بها الميزانية يجب أن تعيد الحكومة النظر في هيكله أجهزة الدولة.

● يوسف الزلزلة: الحكومة ذهبت إلى هيئة ملحقة وقدم الوزير التبريرات لذلك.

● علي الراشد: نصوت على المداولة الثانية.

● جري التصويت نداء بالإسم، وكانت النتيجة كالتالي:

لمتفرغين، لدينا أعضاء غير متفرغين يأخذون رواتب عالية تصل إلى 18 ألفا ونقترح أن يكونوا غير متفرغين.

● أنس الصالح: صلاحيات مجلس الإدارة لرسم السياسات وليس من المطلوب من مجلس الإدارة أن يجتمع بشكل يومي.

● عدنان عبدالصمد: كان قرار المجلس بخصوص هذا التعديل، ويفترض أن نتفق في هذا الموضوع، بالأخص في القوانين أن «الوكيل الفلاني بصفته»، يجب أن نعطي مجالاً للحكومة

● ناصر المري: وهذه ليست شركة هذا جهاز حكومي، ويجب أن يكون ممثل القطاع الخاص لديه أعمال ويجب خلق فرص

● خالد العذرة: لماذا لا نذهب إلى القرارات الشعبية، والقوانين محل اتفاق فلنبداً بها أولا وكلها قرارات شعبية وبالنسبة للقطاع النفطي فنحن «غاسلين أيدينا من الحكومة».

● محمد الجبري: أمس قدمنا اقتراحا باستعمال قوانين الكويتية ومكافآت العسكريين والقرض الإسكاني.

● مبارك الخرينج: اتفق معكم ولكن لا يوجد نصاب.

بند المداولات الثانية بقانون بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت.

● أنس الصالح وزير التجارة والصناعة: المجلس كان يصد التصويت على المشروع في مداولتين إلا أن بعض الإخوان افر تقديم تعديلات وتناقشنا مع اللجنة في التعديلات وفوجئنا بتعديلات أخرى اليوم لم نتفق عليها مع اللجنة.

● هناك تفرغ في مجلس الإدارة كون أن هناك مديرا عاما بدرجة وكيل ووجود أعضاء متفرغين لن يكون في مصلحة العمل ويكلف الدولة مبالغ مالية في غير

● أحمد المليفي: كلام الوزير خطير جدا لأنه يهشم دور مجلس الإدارة، بالرغم من أن له 10 صلاحيات مهمة في رسم السياسة والميزانية وهي اختصاصات أناس متفرغين ومجلس الإدارة له دور مهم جدا.

● ناصر المري: وهذه ليست شركة هذا جهاز حكومي، ويجب أن يكون ممثل القطاع الخاص لديه أعمال ويجب خلق فرص

● خالد العذرة: لماذا لا نذهب إلى القرارات الشعبية، والقوانين محل اتفاق فلنبداً بها أولا وكلها قرارات شعبية وبالنسبة للقطاع النفطي فنحن «غاسلين أيدينا من الحكومة».

● محمد الجبري: أمس قدمنا اقتراحا باستعمال قوانين الكويتية ومكافآت العسكريين والقرض الإسكاني.

● مبارك الخرينج: اتفق معكم ولكن لا يوجد نصاب.

بند المداولات الثانية بقانون بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت.

● أنس الصالح وزير التجارة والصناعة: المجلس كان يصد التصويت على المشروع في مداولتين إلا أن بعض الإخوان افر تقديم تعديلات وتناقشنا مع اللجنة في التعديلات وفوجئنا بتعديلات أخرى اليوم لم نتفق عليها مع اللجنة.

● هناك تفرغ في مجلس الإدارة كون أن هناك مديرا عاما بدرجة وكيل ووجود أعضاء متفرغين لن يكون في مصلحة العمل ويكلف الدولة مبالغ مالية في غير

● خالد العذرة: لماذا لا نذهب إلى القرارات الشعبية، والقوانين محل اتفاق فلنبداً بها أولا وكلها قرارات شعبية وبالنسبة للقطاع النفطي فنحن «غاسلين أيدينا من الحكومة».

● محمد الجبري: أمس قدمنا اقتراحا باستعمال قوانين الكويتية ومكافآت العسكريين والقرض الإسكاني.

● مبارك الخرينج: اتفق معكم ولكن لا يوجد نصاب.

بند المداولات الثانية بقانون بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت.

● أنس الصالح وزير التجارة والصناعة: المجلس كان يصد التصويت على المشروع في مداولتين إلا أن بعض الإخوان افر تقديم تعديلات وتناقشنا مع اللجنة في التعديلات وفوجئنا بتعديلات أخرى اليوم لم نتفق عليها مع اللجنة.

● هناك تفرغ في مجلس الإدارة كون أن هناك مديرا عاما بدرجة وكيل ووجود أعضاء متفرغين لن يكون في مصلحة العمل ويكلف الدولة مبالغ مالية في غير

● خالد العذرة: لماذا لا نذهب إلى القرارات الشعبية، والقوانين محل اتفاق فلنبداً بها أولا وكلها قرارات شعبية وبالنسبة للقطاع النفطي فنحن «غاسلين أيدينا من الحكومة».

● محمد الجبري: أمس قدمنا اقتراحا باستعمال قوانين الكويتية ومكافآت العسكريين والقرض الإسكاني.

● مبارك الخرينج: اتفق معكم ولكن لا يوجد نصاب.

بند المداولات الثانية بقانون بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت.

● أنس الصالح وزير التجارة والصناعة: المجلس كان يصد التصويت على المشروع في مداولتين إلا أن بعض الإخوان افر تقديم تعديلات وتناقشنا مع اللجنة في التعديلات وفوجئنا بتعديلات أخرى اليوم لم نتفق عليها مع اللجنة.

● هناك تفرغ في مجلس الإدارة كون أن هناك مديرا عاما بدرجة وكيل ووجود أعضاء متفرغين لن يكون في مصلحة العمل ويكلف الدولة مبالغ مالية في غير

● خالد العذرة: لماذا لا نذهب إلى القرارات الشعبية، والقوانين محل اتفاق فلنبداً بها أولا وكلها قرارات شعبية وبالنسبة للقطاع النفطي فنحن «غاسلين أيدينا من الحكومة».

● محمد الجبري: أمس قدمنا اقتراحا باستعمال قوانين الكويتية ومكافآت العسكريين والقرض الإسكاني.

● مبارك الخرينج: اتفق معكم ولكن لا يوجد نصاب.

بند المداولات الثانية بقانون بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت.

● أنس الصالح وزير التجارة والصناعة: المجلس كان يصد التصويت على المشروع في مداولتين إلا أن بعض الإخوان افر تقديم تعديلات وتناقشنا مع اللجنة في التعديلات وفوجئنا بتعديلات أخرى اليوم لم نتفق عليها مع اللجنة.

● هناك تفرغ في مجلس الإدارة كون أن هناك مديرا عاما بدرجة وكيل ووجود أعضاء متفرغين لن يكون في مصلحة العمل ويكلف الدولة مبالغ مالية في غير

● خالد العذرة: لماذا لا نذهب إلى القرارات الشعبية، والقوانين محل اتفاق فلنبداً بها أولا وكلها قرارات شعبية وبالنسبة للقطاع النفطي فنحن «غاسلين أيدينا من الحكومة».

● محمد الجبري: أمس قدمنا اقتراحا باستعمال قوانين الكويتية ومكافآت العسكريين والقرض الإسكاني.

● مبارك الخرينج: اتفق معكم ولكن لا يوجد نصاب.

## المطوع: المجلس حقق الكثير من الإنجازات التشريعية خلال الجلسة السابقة

بالمطوع: وتابع المطوع: أننا نتقدم بالتبتهة للاخوة العسكريين بعد اقرار قانون منح المعاشات الاستثنائية، فهذه الشريحة من المساكين وهي شريحة الافراد وضباط الصف العسكريين الذين لم تشملهم هذه الامتيازات المالية في السابق، وقام المجلس الحالي بتحقيق العدالة والمساواة بمنحهم المعاشات الاستثنائية أسوة بالضباط والقيادات العسكرية من مختلف الرتب.

أكد النائب عدنان المطوع أن المجلس حقق في جلسة الاربعاء الكثير من الانجازات التشريعية خلال وقت قصير، واهمها قانون الجمعيات التعاونية الذي تم اقراره في المداولتين والذي سيضع الجمعيات في مستوى مجلس الامة في المستقبل من خلال اجراء انتخابات الجمعيات بالصوت الواحد والذي سيمنح تمثيل كل الشرائح في مجالس الادارات، اضافة الى تعديل السن للترشح ليكون فوق الـ 30 عاما والشهادة تكون الدبلوم (سنتان بعد الثانوية).

وفي الختام دعا النائب الجبران المجتمع الدولي والمنظمات الانسانية وحقوق الانسان التحرك الجاد لوقف نزيف الدم السوري والعراقي المزمع، كما دعا المنظمات الحقوقية والانسانية والاغاثية في اوربا وروسيا واميركا الى محاسبة حكوماتها بشأن تغليب مصالحها الخاصة على مبادئ الحق والانسانية.

على اعمال اللجنة الامنية؟ - هل تخضع للجنة الامنية لرقابة لجنة المناقصات الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة؟ - ما حجم جهاز اللجنة الامنية وامكانياتهم وقدرتهم لادارة مشاريع امنية اخرى؟

السد المزعم لتكتم بماء النيل، وهو اجراء يتنافى مع الشريعة الاسلامية الغراء التي جعلت من الناس شركاء في الماء والكلا، وهو يتنافى مع قواعد القانون الدولي والانساني، ويأتي تمزيق السودان وصراع النخب في بلاد المغرب العربي واشعال نار الطائفية بين المسلمين، ما يؤكد فصول هذه المؤامرة.

## عبد الرحمن الجبران: ما يحصل في سورية استكمال لمؤامرة تتابعت فصولها لإسقاط جهات ذات بعد إستراتيجي في مواجهة إسرائيل

أدلى النائب د.عبد الرحمن الجبران عضو لجنة حقوق الانسان بتصريح حول الأوضاع في سورية، جاء فيه: إنها تأتي استكمالاً للمؤامرة التي تتابعت فصولها لإسقاط جميع الجهات ذات البعد الاستراتيجي في مواجهة اسرائيل، فيعد سقوط العراق من المعادلة اسقطوا سورية وقيدوا مصر بقيود انقلتها عن مواصلة سيرها ولعل قيام الحبشة ببناء

## الكندري: ما أعمال اللجنة الأمنية؟

وجه النائب فيصل الكندري سؤالاً لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير البلدية الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: لما كان صميم عمل اللجنة الامنية ازالة التعديات على املاك الدولة، فقد وردت

## البناء بعض المعلومات، لذا يرجى تزويدي بالآتي: - ما الاعمال التي تقوم بها اللجنة الامنية؟ - هل هناك اعمال اخرى تقوم بها اللجنة الامنية؟ يرجى تزويدنا بها ان وجدت. - ما الجهة الرقابية التي تشرف

البناء بعض المعلومات، لذا يرجى تزويدي بالآتي: - ما الاعمال التي تقوم بها اللجنة الامنية؟ - هل هناك اعمال اخرى تقوم بها اللجنة الامنية؟ يرجى تزويدنا بها ان وجدت. - ما الجهة الرقابية التي تشرف



فيصل الدويسان يستمع إلى أسن الصالح ويبدو الشيخ سلمان الحمود



عبدالله التميمي



مصطفى الشمالي وفيسل الكندري



عبدالله المعيوف و.علي العمير

المجلس يرفض تقديم بند تقرير لجنة التحقيق في جسر جابر ومحطة الزور بعد أن طلب الشمالي سحبه

## الموافقة على قانون الإشراف على الاتجار في السلع وتحديد أسعار بعضها



د.علي العمير وفيسل الدويسان



المجلس يصوت على أحد القوانين



عدنان عبدالصمد وعدنان الطوع

المواد المطلوب تعديلها. (موافقة عامة) ● الرشد: الموافق على القانون من حيث المبدأ يرفع يده «30 من 37 موافقة من حيث المبدأ». ● جري التصويت على المدوالة الأولى لقانون الجمعيات التعاونية وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 44، موافقة 36، عدم موافقة 7 وامتناع 1. (موافقة على المدوالة الأولى). ● جري التصويت على الاستثناء من المادة 104 وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 36، موافقة 6 وامتناع 2. (موافقة على الاستثناء).

● خليل الصالح: الصوت الواحد يعطي فرصة للكفاءات وتحديد السن 30 عاما بمنح أعضاء مجلس الإدارة القدرة الكافية لاتخاذ القرارات المناسبة، هناك 16 ألف موظف غير كويتي يعملون في الجمعيات ويجب كويت هذه الوظائف اداريا. ● يوسف الزلزلة: الكلام من الإخوان يدل على ان الوقت أصبح مناسباً لقرار هذا القانون والمبالغ الطائفة في الجمعيات بها مخالفات تضطرنا الى اقرار هذا القانون وتسليمها الى قدرات ضئيلة في ادارة المبالغ الكبيرة. تلا الأمين العام اقتراحا بشأن الاكتفاء بالمناقشة والدخول في النقاش على

كبيراً. ولذلك تم تحويل نصفهم الى النيابة بسبب التجاوزات الادارية والمالية، وكنا نتمنى ان يشرف ديوان المحاسبة اشرفاً كاملاً على الجمعيات لانها تدخل تحت بند الاموال العامة. ● صالح عاشور: الجمعيات لها دور اجتماعي في المنطقة لا يمكن الاستغناء عنه وفلسفتها هو توفير الخدمات والسلع بأفضل الاسعار، واليوم واقعا يختلف عن فلسفة انشائها وانتشرت الطائفة والفئوية في الجمعيات، جمعيات نجدها مطران وأخرى شيعية وأخرى عوامان والجمعيات اليوم يديرها شخص عنده 21 سنة.

التعاوني عمل رائد وبتفاخر به كويتيين والإفرازات كانت سيئة بالقانون القديم من حيث نقص الخبرة والمؤهل، لكن هناك بعض النقاط حول اشتراكات المرشحين وهي قضية الحصول على مؤهلات عالية او جامعية لانها تنقصها العدالة، أتمنى ان يتم الغاء هذه المادة او تعديلها. ● خالد الشليمي: الجمعيات كان لها دور كبير في البلد وأثرت الحياة الاقتصادية في الكويت، ولكن شأبها مثالب منها سوء استخدام السلطة فالعضو يدخل حافيا ويخرج عنده عقارات في دول غربية وعربية، حتى أعضاء الجمعيات أثروا ثراء

ادارات الجمعيات من قبل بعض التيارات. ● يوسف الزلزلة: نحتاج الى القانون بسرعة، والنتائج الطبيعية تأتي بالصوت الواحد في انتخابات الجمعيات وهذا النظام أصبح نظاماً عالمياً. ● عبدالحميد دشتي: فكرة الجمعيات التعاونية فكرة رائدة وتميزت بها الكويت لكن تعثرت كثيراً وتم استغلالها استغلالاً سيئاً ورأينا الكثير من التجاوزات من مجالس الادارات فأرأينا الطائفة والقبلية واليوم في هذا التعديل بالتصويت بالصوت الواحد الذي يتيح الفرصة لمشاركة كل طوائف المجتمع الكويتي المؤمن على الاموال العامة،

بمسارته الصحيح، والعمل ولكن موضوع المؤهل غير دستوري. ● أحمد المليفي: الجمعيات التعاونية دور أيام الغزو العراقي ويجب ان نحافظ عليها وهي تجربة مميزة للكويت وكان لاتحاد الجمعيات دور كبير في المحافظة على الاسعار، ولكن سنة الحياة ان يكون هناك تعديل لمواكبة تطورات العصر بالنسبة للتصويت. ● عصام الدبوس: القانون الحالي راق ويعالج كل مطالب التشريعات القديمة، والجمعيات وانتخاباتها القديمة أخرجت كل ما هو سيئ من طائفة وفئوية وخرج العمل التعاوني عن مساره الصحيح، والعمل

يصال الموضوع الى مكتب المجلس. ● علي الراشد: ستصبح الجلسات أسبوعية بعد جلسة 12 يونيو وهناك جلسة أخرى ستكون كل خمس. ● جري التصويت نداء بالاسم على المقترح وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 43، موافقة 39، عدم موافقة 3 وامتناع 1. (موافقة على التعديل). ● علي الراشد: هناك مقترح بمناقشة 4 مواضع الجمعيات والاسكان والكويتية والعسكريين فهل هناك موافقة على تعديل الجلسة الى الانتهاء منهم، (29 من 42). ● علي الراشد: موافقة وسنبدأ بالجمعيات. ● خلف دميثير: لجنة التحقيق رفعت تقريرين الى المجلس مبرجين على جدول الاعمال ونريد سحب تقرير محطة الزور التي للجنة لاعادة دراسته لانه وجدت به أخطاء ويوجب المادة 105 سحب التقرير. ● علي الراشد: هل توافقون على سحب التقرير. ● صالح عاشور: هذا الامر به تسويق ومماثلة وليس مدرجا على جدول الاعمال لانه يحتاج فتح ما يستجد من اعمال. (التقرير الخاص بقانون الجمعيات التعاونية). ● هاني شمس: القانون ليس جديداً ونوقش قبل هذه المرة وبه 15 مادة. ● مبارك النجادة: الفكرة من انشائها هو توفير سلع ذات جودة بأسعار معقولة، ولو كان أحد يرصد الآثار السلبية التي تركتها انتخابات الجمعيات التعاونية في المناطق، يجب ان يعدل نظام انتخابات الجمعيات بدلا من ان تتحول ليؤرة لخلق مشاكل اجتماعية بين أهل المنطقة الواحدة، ويجب ان تكون كذلك وفق الصوت الواحد لغرض التعاون والتنسيق بين أهل المنطقة الواحدة، حتى لا يتم الاستحواذ على مجالس

التعديل الاول: 30 سنة للترشح والانتخاب وحاصل على مؤهل لا يقل عن ثانوية عامة. ● يعقوب الصانع: اتمنى ان يكون سن الترشح والانتخاب لمجلس الادارة لا تقل عن 25 سنة بدلا من 30 سنة وان يكون المؤهل لا يقل عن ثانوية عامة. ● محمد عبدالله: فيما يخص الحوار والنقاش حول تعديل المادة 11 اتمنى اتباع السنة النبوية الشرعية بأن خير الامور الوسط بان يكون المرشح حاصل على دبلوم وتؤيد الحكومة هذا المقترح. ● خالد العوده: لا أؤيد الصوت الواحد في انتخاب مجالس ادارات الجمعيات التعاونية ومن الممكن ان يكون العمر 25 عاما «مافي مشكلة».



نجدى الرشيدى



الشيخ محمد عبداللله متوسطا طاهر الفيكاوي ويعقوب الصانع

● جري التصويت على مادة 11: بدلا من الشهادة الجامعية تكون «ثانوية». 20 من 42 (عدم موافقة). ● جري التصويت على التعديل الثاني: بدلا من الشهادة الجامعية تكون «دبلوم». 26 من 41 (موافقة). ● دبلوم وأي سنتين بعد الثانوية العامة (أي كل من



مزلزم اول بدر المطوع ورفيق اول صقر العتيبي



سيد حسين الحامد ومصطفى الشمالي



فيصل محمد الهاجري

لكم خصومة سياسية مع هذا الرجل فلا تجعلوا خصومتكم معه شخصية، فمن حق ان يزور أي ديوانية، وقد أثبت انه محل ترحيب من الدواوين التي زارها، فلا تحجروا على هذا الرجل وعلى من يستقبله فنحن أبناء القبائل من أتانا في مجلسنا ولو كان عدوا لنا استقبلناه لأن هذا من شيم العرب ومن شيم الأصالة والكرم، فما بالك ان من يزورك هو سمو الشيخ ناصر المحمد حفيد أسد الجزيرة الشيخ مبارك الكبير الذي له الفضل في حفظ الكويت من أطماع الدول والمستعمرين ويقاوم كدولة مستقلة ذات سيادة، فيجب علينا ان نحافظ على وطننا بوحدتنا وتكاتفنا وللاثن لصاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده وإلى أسرة الصباح التي تأسست بفضلها هذه البلاد. ● كلمة أخيرة: أتقدم الى قيادتنا السياسية بطلب رجاء بما هو معروف عنها من التسامح والكرم والعطف الأبوي آملا الصنف عمن عليهم تهم سواء من المغردين او من مقتحمي مجلس الأمة أو أصحاب المظاهرات من الشباب وايضا من الأعضاء السابقين وان يتم إسقاط جميع التهم عنهم بمكرمة والتي لا نستغرب صدورها من قيادتنا؛ فهؤلاء وان اخطأوا بتقدير القانون، فانهم لا يخطئون ابدا في محبة الكويت ومحبة صاحب السمو الأمير ولاتهم التام لهذه الأرض وحكامها. تختلف معهم في أسلوبهم ولكن نتفق جميعا بمحبتنا للوطن والأمير.

### الأمير قلبه كبير

ان الزيارات التي يقوم بها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، لهي قيم متصلة في أسرة الخير والمحبة منذ ان عرفت هذه الأرض الطيبة حكم آل الصباح، فالزيارات التي يقوم بها صاحب السمو الأمير هي زيارات اعتيادية وذات طابع اجتماعي متميز لا تحمل اي بروتوكول او وصف سياسي، فصاحب السمو الأمير يقوم بهذه الزيارات على مدى العام ومن سنوات سابقة، مثلما يزور الناس في حفلاتهم وأعراسهم وأحزانهم، وفي رمضان المبارك والأعياد ويستقبل زواره من المواطنين كباراً وصغاراً، وبإبه مفتوح للجميع، فهذا الأمر لا يدعو أبداً إلى الاستغراب كما يروج البعض، لقد رأينا صاحب السمو في حفل الموروث الشعبي العام الماضي وهذا العام وأريانه يلعب العرضة الشعبية مع المواطنين وبإبتسامته المعهودة وتواضعه الدائم، كما رأيناه بالأمس في زيارته لشيوخ القبائل ويستمع للجميع بكل ود ومحبة، ويضحك مع هذا ويحاور ذاك وقال قولته المعبرة والمؤثرة في الوجدان «الكويت بدون قبائل ليست الكويت». انتقد آخرون سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح لزيارته لدواوين أهل الكويت من قبائل وغيرها، تريدون ان تحجروا على هذا الرجل بالا يزور احدا، ويعتكف في قصره ويغلق الباب على نفسه! اتقوا الله يا ادعياء الديمقراطية فاذا كانت

### العازمي حصل على الدكتوراه في فلسفة المحاسبة

العززي ورئيس المكتب العسكري العقيد ركن لافي العازمي وعدد كبير من الباحثين والمهتمين في مجال المحاسبة والمحاسبة، وكذلك عدد كبير من الطلبة الكويتيين الدارسين في جمهورية مصر العربية حيث يتزامن وجود اختباراتهم هناك حالياً.

### مغادرة وفد لجنة الشؤون الخارجية إلى ميانمار

كل من مقرر اللجنة النائب طاهر الفيكاوي وعضو اللجنة د.صلاح العتيقي إلى جمهورية ميانمار في زيارة البلدين الصديقين.

### غادر البلاد مساء أمس وفد لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية برئاسة لجنة الشؤون الخارجية النائب صالح عاشور وعضوية

المستحدثة في بيئة المحاسبة المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الكويتية، وحضر المناقشة سفيرنا لدى جمهورية مصر العربية د.رشيد الحمد وعضو مجلس الأمة السابق مخلد العازمي ورئيس المكتب الثقافي د.فريق

### غادر البلاد مساء أمس وفد لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية برئاسة لجنة الشؤون الخارجية النائب صالح عاشور وعضوية

المستحدثة في بيئة المحاسبة المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الكويتية، وحضر المناقشة سفيرنا لدى جمهورية مصر العربية د.رشيد الحمد وعضو مجلس الأمة السابق مخلد العازمي ورئيس المكتب الثقافي د.فريق

